

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

كتاب القاضي إلى القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة .  
قال في الفروع : وفي هذه المسألة ذكروا : أن كتاب القاضي إلى القاضي : حكمه كالشهادة  
على الشهادة لأنه شهادة على شهادة .  
وذكروا - فيما إذا تغيرت حاله - أنه أصل ومن شهد عليه فرع .  
وجزم به ابن الزاغوني وغيره .  
فلا يجوز نقض الحكم بإنكار القاضي الكاتب .  
ولا يقدر في عدالة البيعة بل يمنع إنكاره الحكم كما يمنع رجوع شهود الأصل الحكم .  
فدل ذلك على أنه فرع لمن شهد عنده وهو أصل لمن شهد عليه .  
ودل ذلك : أنه يجوز أن يكون شهود فرع فرعاً لأصل .  
يؤيده قولهم في التعليل : إن الحاجة داعية إلى ذلك وهذا المعنى موجود في فرع الفرع  
انتهى .  
قوله ويجوز كتاب القاضي فيما حكم به لينفذه في المسافة القريبة ومسافة القصر .  
ولو كان ببلد واحد بلا نزاع .  
وعند الشيخ تقي الدين C : وفي حق الله تعالى أيضاً .  
وتقدم قريباً : هل التنفيذ حكم أم لا ؟